## مسألة الحدود في الشرق الأوسط

# إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية عبر الحروب والصراعات

**العقل السياسي الغربي أدرك أن المنطقة العربية قابلة لزراعة كل مشاريع الانفجارات الداخلية**

لا تنقسم حلقات الصراعات في الشرق الأوسط بين الماضي والحاضر.

فمن منطلق الجغرافيا الحدود ـ السياسة، نقل الحدث من حالة الحوار إلى درجة الانفجار العسكري خلق كيانات لم تعرف الاستقرار الداخلي وتوزع الانتماءات ما بين المذهبية والطائفية والمناطقية وغيرها من سلالة التشرذم أفقد المرتكز الواحد خاصية التماسك السياسي مما قاد الوضع إلى الانقسام في البنية الواحدة في كيان الدولة.

فقد عملت أحداث الماضي على رسم خرائط الحاضر والتي تقود المواجهات ما بين الداخل والخارج إلى صنع دويلات لعبت فيها الحروب الأهلية وسقوط مشاريع التنمية وتراجع مكانة الفكر الموضوعي وربط كل فعل بحسب الولاءات الذاتية جعل الحدود ليست ما يجري على الأطراف في امتداد جغرافي معين، بل خلق خرائط التجزئة والانحراف الطبيعي، وفتح باب النبش في الخواص التي كانت تسكن في زوايا الذات لتصبح من حقوق الوجود في اطار الانتماء المنفرد.

● نجمي عبدالمجيد

**أزمات اليوم تشق أرضية الدولة الواحدة كي تجعل منها دويلات متصارعة غير قادرة على العودة للكيان الأول**

## مجريات الراهن هي امتداد لما فرض من تقسيم جغرافي في السابق

## كيف تحولت المسافات الحدودية بين الدول العربية إلى مواقع حربية فيما بينها؟!

في ظل مواجهات اليوم لم تعد جغرافيا المسافات صانعة لحدود السيادة بل نقلت إلى مجالات رخوة افقدت معنى السيطرة لحضور الدولة الوطنية والتي وصلت لمراحل من التفكك والأزمات لنجد في كل مسافة خارجة عنها قد صنع فيها كيان سياسي يرسم له حدوداً لا تعترف جغرافيتها إلا بفئة ظلت لعقود من الدهر تتصنع الانتماء للوطن الواحد، واليوم تفرض وجودها كأمة وقومية لها كل حقوق الاستقلال والخروج من هيمنة ما فرض عليها باسم الأمة الواحدة والشعب الواحد. لقد كسرت صراعات الحدود الداخلية حواجز الفصل الخارجية مما سارع في تساقط كل مقومات التماسك وتحولها إلى بقايا من لحظات الفشل والعجز في العودة إلى ذات المساحة من الوطن المتصدع.

يقول الباحث في هذا الشأن سيدي أحمد سياح: (على امتداد التاريخ حتى اليوم غالباً ما استخدم مفهوم الحدود الطبيعية من قبل مسؤولين للايهام بأمر من قبيل الواقع في غير أوانه واخضاع الناس له. وفي حقيقة الأمر ان الذين يتذرعون بالحدود الطبيعية يعتبرون دائما من ايديولوجيين خطرين يريدون تمويه الرغبة في الاحتلال والسيطرة المستندة إلى اشكال مغلقة وعنيفة من النزعة القومية. وقد شهدنا مؤخراً تورطاتها التخريبية في البوسنة حيث كانت النتيجة الطبيعية لهذه الاضاليل المأساوية تصفية عرقية دموية لا ترحم، وكانت غايتها المرعبة وغير المعقولة ادعاء تخليص منطقة معينة من جميع عناصرها الغريبة. وفي الحقيقة لم تكن هناك حدود طبيعية بل هي دائماً خطوط رسمت وتقررت حسب اعتبارات سياسية متنوعة استراتيجية أو اقتصادية ويمكن القول ان هذه الخطوط تستند في بعض الاحيان إلى محيط جغرافي طبيعي: باتباع مجرى نهر، وقمة جبل، ومنحدر وادٍ، ومنخفض تصدع أو ضواحي جزيرة).

هذه الرؤية تعرف بان الرسم الجغرافي لنوعية الحدود ليس هو المسألة الفاصلة ربما تكون مجرد وضعية مؤقتة في حسابات السياسة.

هنا نجد هذا المشهد في العراق واليمن وسوريا والسودان ولبنان ودول خرى تدخل اليوم في دوائر التقسيم، حيث تتحول ازمة الحدود مع الدولة المقابلة إلى ترسيم حدود حسب الولاءات وقد تقام فيها حروب ازاحة وتطهير بحجة طرد الدخلاء في هذا المكان.

وما اشتعال حروب المناطقية في عدة دول عربية إلا دليل على رفض الفرض الجغرافي القائم على القهر السياسي.

فإن كانت في السابق تهادنت مناطق في الداخل بحكم قوة الدولة، اليوم وبعد ما سقطت ركائز قوتها تعاد المطالبة بحق تقرير المصير وقيام الحكم الذاتي.

من مرجعيات التاريخ نشير إلى هذه النقاط: في ثلاثينيات القرن الماضي عملت بريطانيا على رسم حدود السعودية في الشمال والغرب مع مراعاة لنوعية الوضع في معان والعقبة، غير انها لم تذهب في الترسيم عند الشرق مع الامارات الساحلية، والتي هي في تلك الحقبة تحت الحكم البريطاني وهي البحرين وقطر وعمان والامارات.

أماكن لم تدخل في حسابات الصراع الاقتصادي وغيرها كانت في عمق الاستهداف بما هو كامن تحت الأرض الغنية جداً بالنفط.

كانت هذه المسافات الواسعة هدفاً للمنازعات، وبعد ما غدا النفط قوة أساسية في تعيين حدود السعودية في الشرق والجنوب، تساكنت العوامل التي قد تذهب نحو الصدام.

في ظل الصراع البريطاني ـ العثماني على رسم الحدود في جزيرة العرب..

عقد الاتفاق الأول في 23 مايو 1904م لرسم خط بطول 150 ميلا بداية من مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر حتى وادي بناكي يتم فصل المستعمرة البريطانية في عدن، حيث كانت هناك محاولة لاحتلالها من قبل العثمانيين عام 1873م، ويعد هذا أول خط رسم للحدود الحديثة في جزيرة العرب.

وإذا عدنا لطرح نفس الكاتب في تصاعد الأزمات حول الحدود والتي تحولت في الحاضر إلى أمر وقع في إعادة ترسيم مصائر الشعوب، هنا نجد المسافة لم تعد حالة مستقرة بل تحولت إلى مركز قتالي له ما يحدد سياسة التعامل بالقوة لاخذ الحق: (وعلى عكس ما يمكن الاعتقاد به فان الزمن لا يؤثر على هذا الأمر .. ولا تنسى الشعوب ولا قياداتها على الأقل الحدود المفروضة ما دامت معتبرة جائرة. وان خارطة توحي بالشعور بالاحتيال والاهانة في اللحظة الحاسمة لتقاسم الأرض تكون مصدر نزاعات دائمة وترتبط حدثها بصورة علاقات القوى. فعندما يكون البركان غير فاعل ظاهرياً يمكن الظن بانه منطفئ حتى اليوم الذي يؤدي انفجاره إلى تدمير ما اعتبر مكسباً.

ومع ذلك ان هذا التحليل ليس صحيحاً في كل مكان لان عوامل اخرى يمكن ان تؤثر على الشعور بالتعرض للضرر. هكذا فقد ظلت المانيا التي اقتطع جزء من اراضيها لصالح بولونيا غداة الحرب العالمية الثانية طويلاً ترفض الاعتراف بالحدود الجديدة في اودر ـ نانيس حتى انتهت مستلزمات اخرى باقناعها بضرورة القبول. وهنا يمكن للزمن ان يلعب دوره المهدئ وخاصة لدى الأجيال الجديدة.

لكي تكون الحدود ثابتة ودائمة لابد ان تكن مقبولة من الأطراف الموجودة لأنها تعتبرها عادلة. ولا حاجة لتصور معطيات استراتيجية اقتصادية وسكانية او حتى ثقافية، إذا لم يتوفر في النهاية قبول ملائم للاعتراف المتبادل بشرعية تقاسم السيادة. وفي النهاية يرتبط بهذا الشأن رسم حدود ممارسة سيادة الدولة).

هناك عدة دول في الشرق قامت على حساب هويات وثقافات ومذاهب واعراق، سعت فترات حكم القهر السلطوي إلى محو كل هذا وتكريس البعد الواحد بما يعزز الهيمنة المطلقة في مفهوم الدولة الوطنية بل بعض الدول قامت في المنطقة عبر نهب اراضٍ وقوميات من دول اخرى.

حين كتب ضابط المخابرات البريطاني لورانس العرب عن العراق، بان بريطانيا سوف تقع في أكبر غلطة لو عملت على قيام دولة عراقية واحدة، بل يجب تقسيم هذه المنطقة إلى ثلاث دول: سنية وكردية وشيعية مع مراعاة وضع الفئات الاخرى، لان عراقا موحدا خطر على المنطقة.

كان هذا الكلام بعد الحرب العالمية الأولى واليوم يعاد طرح الأمر في عراق دمر وذهبت به الحروب مذاهب الخراب.

يقول الباحث جان بول: (الحرب التي قادها مصطفى كمال رفضاً لمعاهدة سيفر 10 أغسطس 1920م وتثبيتاً لوحدة أراضي تركيا انتهت في أكتوبر 1922م بهدنة مودانيا. وتكرس انتصاره بمعاهدة لوزان 24 يوليو 1923م وبموجبها استعادت تركيا سيادتها على معظم المناطق التركية التي انتزعت منها في سيفر.

وعندما تعلق الأمر بالحدود مع العراق وكان النزاع يتركز على ولاية الموصل التي كانت تمثل رهاناً هاماً للطرفين.

ولما كان متوقعاً، في حال استمرار الخلاف بين بريطانيا العظمى وانقرة، اضطرت عصبة الأمم لاصدار قرار تحكيمها بعد أن أخذت علماً بتقرير لجنة تحقيق كانت معينة خصيصاً لدراسة هذه المسألة، وكان هذا التقرير يشير إلى أن الأرض المنازع عليها باستثناء بعض المناطق لم تكن أبداً جزءاً من العراق وكان الأكراد يشكلون أكثرية السكان فيها وليسوا هم اتراكاً ولا عرباً ويتكلمون لغة آرية ولم يكن في هذه المنطقة شعور وطني عراقي، وبين الأكراد كان يوجد وعي وطني كردي متصاعد.

ويضيف التقرير: إذا كان يجب استخلاص نتيجة من الحجة العراقية بشكل منعزل، فانها ستكون المناداة باقامة دولة كردية مستقلة وكان الأكراد يشكلون خمسة أثمان السكان).

لم تكن سياسة بريطانيا في تلك الحقبة إلا امتداداً لما وصلت له أحداث اليوم من تصارع الحدود.

فان غفلت العقول عن المطالبة بعودة الحق لاصحابه في فترة لعدة أسباب، فان في الحاضر ما يدفع بالمطالبة للعودة إلى خرائط ما قبل الحرب العالمية الأولى.

وهو ما تذهب له الادارة الامريكية اليوم في إعادة صنع حدود لدولة الاعراق المتعددة في نسيج الوطن فان كانت إتفاقية سايكس بيكو عام 1918م قد أوجدت دولاً انعزلت عن فكرة إعادة لحمة الجسد العربي وعملت على صنع كيانات قومية ـ سياسية كانت فيها الرؤية البريطانية القوى الفاعلة في خلق عدم الاستقرار وابقاء تلك الدول في حالات من العجز والفشل بفعل صراعاتها الداخلية والخارجية والتي وصلت إلى سقوط الدولة القومية والذهاب في الراهن إلى متاهات التشرذم على مختلف الجوانب، وهو دوران في حلقات مغلقة ما بين الحروب والأزمات.

إن مأزق الصراع في الراهن لم يعد في اطار الحدود الخارجية بل في الانقسامات الداخلية التي ترسم لكيانات مذهبية مناطقية وطائفية مع استمرارية عدم فرصة النجاح وجعل حالة الاخفاق هي السياسة الدائمة مع النظر لعقيدة السلاح في حسم المسائل وهي من خداع دوائر الغرب في واقع الشرق.

وحين ننظر إلى الحدود المشتعلة في قلب الوطن الواحد ندرك ان ما سقط ليس من السهل إعادة ارتفاعه.

ان بنية العقل السياسي في المنطقة وبما نراه يؤكد ان الواقع لم يعد يقبل سيطرة فئة معينة على مقاليد الحكم بل تحولت كل جماعة إلى صاحبة حق في قيام كيانها، وهذا فعل تفجير الوطن والأمة من الداخل. ولنا في الدول العربية التي دخلت في هذه المحرقة حقائق مؤكدة على ان الشرق اليوم هو ذاهب إلى عهد الدويلات.

وبما طرح من دراسات في الغرب عن نفسيات شعوب المنطقة بانها قابلة لتدمير ذاتها أكثر مما هي قادرة على بناء مشروعها الوطني. وعلة هذا حب التملك والسيادة المطلقة.

وحين ننظر إلى واقع القوى المسيطرة على الأرض في هذه الحرائق لا نجد غير فرق مسلحة هي من يشكل وجود سيادة السلاح.

وهي معادلة اسقاط الدولة واخراجها من المشهد السياسي وصنع الحدود المفتوحة امام تحركات الفوضى على أكثر من مسار.

ان خلخلة السابق هي من أسّس لتصدعات اليوم، وافراغ الحدود من ثوابت الحماية والاستقرار لا يعمل إلا على توسع شقوق التفكك الصانع لجزر العزلة في المحيط الواحد.

خطورة ما يطرح في هذا ان عوامل التوحد في هذه الأمة مثل الدين واللغة والتاريخ والثقافة قد اصبحت هي فاعلية التدمير في هذا المجتمع بعد ما فتح من مخازن الذاكرة الحاوية على إرث الفتن والتطاحن لتصبح هي مرجعية الانتصار الكاذب.

كيف تحولت الحدود من مسافات لحفظ الأمن والسيادة إلى معابر لقوى التخريب والتدمير؟!

في الراهن عدة تساؤلات في هذا المضمار. لكن ليس هنالك من اجابة؛ لان مثل هذه المشاريع تعمل في سياسة النفس الطويل وهو ما يعمل عليه الغرب منذ قرون.

لكن مازال العقل العربي يعاني من فراغات الأمكنة وهي حالة تجعل بناء القدرة الادراكية محدودة المستوى لا تتخطى ارتفاع الرغبات الذاتية على حقائق الأمور.

ونطرح سؤالاً آخر هل وصلت الدولة القومية في الشرق إلى حافة الافلاس ولم تعد تصلح للمراحل القادمة؟!

ربما تكمن خطورة الرد في عجز المشروع القادم حتى في صناعة كيانات منفردة في شبه دويلات.

النظر إلى مسافات الأحداث على أرضية الشرق لا يرى حضوراً إلا لمن يحمل السلاح.

عقلية لا ترى في العمل السياسي إلا إحداث المزيد من التدمير واشعال الحرائق يصبح من الصعب لديها رسم حدود آمنة حتى في اطار مصالحها الشخصية.

سياسة السلاح لا تعترف بالبعد الواحد أو حدود تقف عندها؛ لانها منطلقة من عقيدة الاندفاع نحو الامام وفي هذا عدم التعامل مع ما يجرد عقيدة التصادم من أهم عناصر وجودها وهي الاستمرار في صناعة الأزمات وجعل الحدود ما بين حقول الغام أو خنادق مواجهات. ومن هنا تصاعدت أزمة الهوية في هذا الجانب هل هي للوطن أم لحدود الحروب؟!